تفكيك العولمة

باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ

دراسات اقتصادية	

❖ الكتاب : تفكيك العولمة باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ

❖ الكاتب : أيهم أسد

❖ الطبعة الأولى: ٢٠٠٨

❖ الإخراج الفني: نوار نصر لله

❖ تصميم الغلاف: جمال السعيد

© جميع الحقوق محفوظة

للتأليف والترجمة والنشر

دمشق - حلبوني

تلفاكس ٠١١٢٢٣٦٤٨ جوال ٠٩٤٤٣٣٠٩٨٩

ص . ب : ١١٤١٨

taakwen@yahoo.com

أيهم أسد

تفكيك العولمة

باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ

أنا لا أعير اهتماماً بمن يكتب قوانين الأمة مادام بوسعي أن أكتب لها كتبها المدرسية الخاصة بعلم الاقتصاد.

بول صامويلسون

مقدمة

أظهر الاقتصاد الدولي سيادة واضحة لنمط الإنتاج الرأسمالي منذ بداية عقد التسعينيات، وحتى يومنا هذا، فقد عُمم ذلك النمط على أغلب النظم الاقتصادية الدولية، وإن بدرجات متفاوتة. وشهد العالم خلال العقدين المنصرمين تقسيمات جيوبوليتيكية وجيومعلوماتية جديدة، ترافقت مع تحولات اقتصادية جوهرية وعميقة، بدءاً من ولادة وتطور اقتصادات فردية، يتوقع لها أن تصبح من اللاعبين الاقتصاديين الدوليين الكبار في العقود القادمة (الصين، الهند)، مروراً بظهور واحد من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية ذات الأثر الفاعل في مجرى العلاقات الدولية (الاتحاد الأوروبي)، يضاف إلى ذلك، أن العالم قد شهد توقيع أكبر اتفاق تجاري في العصر الحديث ألا وهو اتفاق منظمة التجارة العالمية (wto)، أحد أهم أركان ومحركات التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة والمستقبلية، كما بدأ العالم يعرف ويتعامل مع نموذج اقتصادي جديد له مكوناته ونظرياته وأفكاره الخاصة به هو نموذج اقتصاد المعرفة، الذي أثر إلى حد كبير في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأعاد صياغة بعضها بطريقة جديدة.

وبالفعل، فقد شهد التاريخ الراهن بروز نظريات ومقولات ومفاهيم خاصة، تخدم مرحلة الصراع الفكري والسياسي

والاقتصادي بين القوى الاقتصادية فيما بينها، وبين تلك القوى والآخرين في بقية أنحاء العالم، منها مقولة نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والحرب المقدسة، والحرب على الإرهاب، والتشديد على النيوليبرالية كمذهب اقتصادي عالمي، وتحرير حركة التجارة الخارجية ورأس المال من أي قيود، وظهور المدّ الفكري لنظريات المابعديات مثل ما بعد الحداثة، ما بعد العولمة، وما بعد الإمبراطورية، وما بعد عصر المعلومات، ونظريات النهايات مثل نهاية الثقافة، ونهاية الآيديولوجيا، ونهاية التاريخ، ونهاية الجغرافيا، ونظريات "المنفيّات بلا" مثل مصانع بلا عمال، مجتمع بلا نقود، تعليم بلا معلمين* وكل هذه الأشياء أثبتت في النهاية أنها موجودة فقط لتبرر وتخدم نظام العولمة المتوسع باستمرار ضمن منطق الرأسمالية التوسعي ذاته.

من ناحية مقابلة، شهد العالم ولادة تيارات وحركات من نوع مغاير لما هو موجود سابقاً، جاءت لتطرح نفسها كمشروع اجتماعي جديد بكل أبعاده مقابل مشروع العولمة ذاته، كان منها المنتدى الاجتماعي العالمي، وحركات مناهضة العولمة، والعولمة البديلة، وأحزاب الخضر، وحركات المجتمع المدني، وتجمعات حقوق الإنسان، وكلها قدمت ذاتها بصيغة مشروع عالمي مثلما

* للتوسع أكثر في هذه النظريات والتعرف عليها، وعلى الانتقادات الموجهة إليها يمكن الرجوع إلى كتاب "الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، تأليف د. نبيل علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد رقم ٢٦٥، الطبعة الأولى ٢٠٠١، صفحة ١٥.

قدمت العولمة ذاتها تاريخياً بالصيغة نفسها أيضاً، والنتيجة أن العالم قد وقع في فخ الفوضى المعرفية والضياع الفكري النظري بسبب عدم تبلور نظريات اجتماعية متماسكة تفسر ما يحصل بمنطق متكامل.

وأمام ذلك الاختلال والاختلاف الفكري في تفسير العولمة، كان لا بد من الاعتماد على نظريات علمية تفسر هذه الظاهرة، وتكشف أصول تطورها، بالوقت الذي تكشف فيه اتجاهات سيرها، وشكل مستقبلها، أي أن العولمة كحالة تاريخية عالمية جديدة ما زالت بحاجة إلى "تعليل سيرورتها" علمياً، ومازالت بحاجة إلى تفكيكها بنيوياً لمعرفة القوى الفاعلة فيها، والمتحكمة بها، وبالتالي فإن هذا التفكيك البنيوي، يستلزم أدوات معرفية عميقة تكون صالحة لتحليل بنية الاقتصاد الدولي ذاته، والذي يشكل المناخ الخصب لنمو العولمة.

تفتقد العولمة كظاهرة على المستوى الدولي، وكظاهرة تؤثر في بنى الاقتصادات المحلية والإقليمية، إلى تحليل نظري يستند إلى نماذج فكرية اقتصادية واضحة ومحددة، بل إن كل ما يحيط بالعولمة حتى الآن لا يعدو أكثر من تعريفات ومفاهيم نظرية، ولا يتجاوز أكثر من تعداد لأشكالها وأنواعها، وتحليل لآثارها تبعاً للأيدولوجيا التي ينبت منها ذلك التحليل، وذلك على الرغم من

أن العولمة ذات جذور تاريخية اقتصادية واجتماعية وسياسية تراكمت وتفاعلت عبر الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وتكمن أهمية هذا الكتاب، في محاولته تحليل العولمة، وقراءة مستقبلها بطريقة علمية تستند إلى بعض نظريات الاقتصاد الدولي، وتحديداً نظريتي التبادل اللامتكافئ، ونظرية النظم العالمية، وذلك بواسطة استخدام الأدوات والمصطلحات الفكرية لكلتا النظريتين كي يتسنى للبحث الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية عن ظاهرة العولمة.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي من وراء هذا الكتاب إنما هو الكشف عن الاتجاهات والمسببات والعوامل التاريخية التي ساهمت في نشأة وتطور ظاهرة العولمة، كما يهدف إلى تفكيك هذه الظاهرة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي، ومن وجهة نظر التطورات الاقتصادية العالمية التي حصلت تاريخياً والتي تحصل الآن، وذلك انطلاقاً من الفرضيتين التاليتين:

- توفر كلٌ من نظريتي التبادل اللامتكافئ، والنظم العالمية، أدوات اقتصادية تحليلية مناسبة لتفكيك ظاهرة العولمة، ودراستها.
- العولمة مجرد حالة تاريخية يمكن تجاوزها عبر تطوير بدائل اقتصادية دولية، وهي ليست النظام الوحيد والنهائي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولاً: الأساس النظري للعولمة

يبدو من الصعب تماماً صياغة وتحديد مفهوم نهائي للعولمة دفعة واحدة، أو الجزم بأن هناك مفهوماً شاملاً وموحداً لها، فالعولمة كمشروع فكري عالمي مجتمعي معقد، ومتحول، وديناميكي، تُفهم بدلالة نتائجها، أكثر مما تفهم بدلالة تعريفاتها، حيث تجسد نتائج العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية "فعل" العولمة في المحيط الذي اشتغلت فيه وعليه، وتكشف عن قوة ذلك الـ"فعل"، وبالتالي جاءت أغلب تعريفات العولمة كوصف لنتائجها بعد حدوثها، أكثر منها كتعيينٍ لذاتها، أي أكثر منها كشفاً عن الميكانزمات والأواليات التي سببت تلك النتائج، وذلك كأن توصف العولمة بأنها عولمة تكنولوجية، أو عولمة مالية، أو عولمة بيئية مثلاً، لكنها في الحقيقية عولمة لمنتجات التكنولوجيا، ولحركة المال، وللآثار البيئية، ولَيست عولمة للتكنولوجيا ذاتها، أو لطرائق إنتاج هذه التكنولوجيا، كما أنها ليست عولمة لطرائق وأواليات إنتاج المال، وهي بهذا المعنى عولمة نتائج أكثر منها عولمة أسباب، وبوصفها عولمة نتائج لعمليات اقتصادية-اجتماعية-سياسية مركبة ومعقدة تحدث في مراكز النظام الرأسمالي العالمي بشكل أساسي، وتؤثر على باقي أجزاء منظومته، فإنه يمكن التعبير عن نتائجها بثمانية أشكال أساسية تختزل أغلب المجالات التي اشتغلت العولمة بها،

وأثرت فيها، وهذه النماذج الثمانية هي[1]:

١- العولمة المالية: وتصف السوق العالمية الآنية المشتقات المالية المتعامل بها في «المدن المالية» عبر العالم على مدى ٢٤ ساعة.

٢- العولمة التكنولوجية: تصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية التي نجم عنها انضغاط الزمان/ المكان والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

٣- العولمة الاقتصادية: تصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه.

٤- العولمة الثقافية: تشير إلى استهلاك النتاجات الكونية عبر العالم وتعي ضمناً في أغلب الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير الكوكلة Cocacolazation وعالم ماك Mc World ـ عالم متشابه ومتجانس.

٥- العولمة السياسية: تمثل انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي والخصخصة والاقتصادات المفتوحة.

---

[1] - تايلور بيتر و فنلت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية. المحليات، الجزء الأول، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت.الطبعة الأولى ٢٠٠٢، صفحة ١٩ .

٦- العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء ككوكب وهي تطمح لأن تصبح «عولمة سياسية خضراء».

٧- العولمة الجغرافية: تتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية على الممارسات «الدولية» في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة.

٨- العولمة السوسيولوجية: هي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور «مجتمع عالمي» واحد أو «كل» اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

وقع الفكر البشري، من ناحية ثانية، (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً)، في مطب التحديدات النظرية والزّمنية لبروز تلك الظاهرة، وانشغل كثيراً بتلك التحديدات، فالبعض اعتبرها ظاهرة تقليدية كانت موجودة في التاريخ سابقاً، لكنها أخذت الآن أشكالاً جديدة، وذلك بمساعدة التطورات التكنولوجية التي نتجت بالدرجة الأولى عن تلاقح ثورتي المعلوماتية والاتصالات، وما نتج عنهما من ضغط للزمان والمكان، ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن "مشروع العولمة ليس خاصاً بعصرنا، كما قد يظن البعض، لكن العولمة كرؤية لتنظيم العالم هي خاصة بعصرنا"[٢]،

[٢] - من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، تأليف: ج. تيمونز روبيرت – أيمي هايت، ترجمة: سمر الشيشكلي –

فالعولمة وفقاً لذلك لم تتطور من فراغ بل إن هناك تاريخاً من التفاعلات عالمية النطاق، وما اقترن بها من تحولات للسلطة وللفوارق في الثروة على الصعيد العالمي، أثرت جميعاً تأثيراً عميقاً في طبيعة العولمة وشكلها.

والبعض الآخر رأى فيها ظاهرة جديدة بالمطلق ترتبط بظهور قطاعات الإنتاج المعرفي الجديد وبتحولات السيادة العالمية في مرحلة ما بعد التسعينات، وذلك مع انهيار أحد أهم أطراف نظام السيادة الذي كان سائداً سابقاً، أي الاتحاد السوفياتي، وتفرد أمريكا بزمام السيادة العالمية بصورة مطلقة، وعدم تبلور أقطاب سياسية دولية جديدة واضحة المعالم، حيث تعني العولمة بالنسبة إلى هؤلاء ووفق التحولات السابقة "سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، هي بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً وول ستريت، الخزانة الأمريكية، ومجموعة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء ليست مجرد عملية دمج اقتصادي، ولكنها سيطرة مركزية متجانسة"[٢]، وبالتالي فإن للعولمة لدى أولئك المفكرين اتجاهاً واحداً وشكلاً واحداً مصنوعاً وفق أواليات سيطرة محددة الأهداف من قبل

مراجعة: أ. محمود ماجد عمر، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، العدد ٣٠٩، الكويت، ٢٠٠٤، صفحة ١٤٩.

[٢] – من الحداثة إلى العولمة، مصدر سابق، صفحة ٣٣.

المجموعات، ومفروضة على كافة أجزاء الاقتصاد العالمي بطرق اقتصادية وسياسية وعسكرية مختلفة تضمن استمرارية السيطرة لتلك المؤسسات على باقي أجزاء المنظومة العالمية.

لقد قدمت للعولمة تفسيرات كثيرة جداً تستند إلى الخلفية الفكرية، والثقافية، والإيديولوجية الخاصة بكل من نظّر لها، وكانت النتيجة أن تلك التفسيرات قُدمت وسُوقت تبعاً للطلب الاجتماعي السلبي والإيجابي على العولمة كمنتج فكري ثقافي قابل للتداول معرفياً على الصعيدين العالمي والمحلي، حيث تفسر العولمة على أنها مفيدة جداً وناجحة جداً ضمن النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، محلياً وعالمياً، المستفيدة من نتائج العولمة بشتى الأشكال، وعند هؤلاء تكون العولمة مشروعاً رابحاً يجب دعمه وحمايته والمحافظة عليه دولياً ومنع اختراقه أبداً عبر ابتداع مؤسسات وآليات تُنشأ خصيصاً لهذا الغرض، من منظمات دولية، وشركات متعددة الجنسية، وشراكات وتحالفات دولية في قطاعات مختلفة، وبالتالي، ووفقاً لمنطق هؤلاء تسوق العولمة ونتائجها على أنها النموذج الأمثل للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويكون الطلب الاجتماعي الإيجابي على العولمة تبعاً لذلك ناشئ بالدرجة الأولى من ضرورة حماية المصالح والعلاقات المتحققة من العولمة ذاتها لتلك الفئات والطبقات الاجتماعية العالمية والمحلية المترابطة معها، وغالباً ما تدافع هذه الفئات عن حقوقها الاقتصادية بالدرجة

الأولى والتي تساعدها العولمة على بنائها خطوة خطوة، وتوفر لها المناخ المناسب لزيادتها.

وفي الحالة المعاكسة تماماً، يكون الطلب على العولمة طلباً سلبياً، مجسداً برفض قاطع للعولمة كمشروع اجتماعي مهما كانت الفوائد المقدمة ظاهرياً لهذا المشروع، وينبع ذلك الطلب السلبي على العولمة من هذه الفئات والطبقات الاجتماعية نتيجة لوعيها بعمق العولمة وبطرائق عملها وبالنتائج التي سوف ترتبها على المحيط الذي سوف تعمل به، وينتج عن رفض العولمة حماية هذه الطبقات والفئات لمصالحها الاجتماعية التي ترى أن العولمة تتهددها، وتحاول محوها أو القضاء عليها، وغالباً ما تدافع هذه الفئات عن حقوقها الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والإنسانية والتراثية التي تعتقد بأن العولمة سوف تسحقها أو تهمشها على الأقل.

على أن ذلك لا يمنع من القول بأن مسيرة العولمة الحالية، ومن الناحية التقنية، تتكون من خمس سمات أساسية يمكن اعتبارها السمات العامة المحددة لظاهرة العولمة على المستوى الدولي وهي[1]:

---

[1] – كفالجيث، سنغ، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠١، صفحة١٩

١- النمو السريع في المبادلات المالية الدولية.

٢- النمو السريع في التجارة، لاسيما بين الشركات العابرة للقارات.

٣- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومردّها إلى حد كبير نشاط الشركات العابرة للقارات.

٤- ظهور الأسواق العالمية الشاملة.

٥- انتشار التقنيات والأفكار الجديدة عبر التوسع السريع لنظام النقل والاتصالات المعولم.

احتلّت العولمة كمشروع للتغيير الاجتماعي[١] ذي أرضية عالمية مساحات واسعة من النقاش بين كل التيارات والمذاهب الاقتصادية السائدة عالمياً، وليس من مهمة هذا البحث الانخراط في ذلك السجال الفكري النظري حول تاريخ العولمة، أو الاجتهاد من أجل صياغة مفهوم جديد لها، أو من أجل تطوير المفاهيم الحالية السائدة حولها، ولكن هذا لا يعني أيضاً أن البحث لن يقدم تفسيراً خاصاً للعولمة منطلقاً من بعض الأساسيات النظرية والواقعية لها، أو أنه لن يسعى إلى تحليل بنية هذا المصطلح/ الظاهرة، بل على العكس سيحاول البحث تفسير بنية العولمة ضمن هيكلية الاقتصاد العالمي وتطور تلك

[١] - يُقصد بكلمة اجتماعي أينما وردت ذلك المعقد المركب سياسياً، واقتصادياً، وعلمياً، وفلسفياً، ودينياً، الذي لا يمكن فصل أي من أبعاده عن الآخر فصلاً تاما أثناء قراءة وتحليل أي عملية تاريخية.

الهيكلية، وذلك باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ.

يمكن التعامل مع العولمة على أنها معطى معرفي نسبي ومتغير موجود فعلياً في الحيز المعرفي العالمي، ولها وزنها المعرفي، والثقافي الكبير جداً، وحول أوالية عملها يوجد خلاف كبير، فالعولمة بحد ذاتها وبقدر ما هي معرفة، فإنها تنتج معرفة أيضاً، فالعولمة من حيث هي معرفة بذاتها يعني أنها خليط معقد من المعلومات المتدفقة من كل الاتجاهات وإلى كل الاتجاهات وتحديداً تلك المعلومات المالية، التقنية، التجارية، الاستثمارية، الثقافية، الأخلاقية....إلخ ، وبالوقت نفسه يفضي هذا التدفق في المعلومات إلى توليد معرفة ما حول كل القضايا السابقة نفسها، فالمعلومات التي تحملها العولمة تتضمن معرفة ويمكن استخلاص معرفة منها عبر تكثيف وتنقية تلك المعلومات مرة أخرى، وغالباً ما تكون المتغيرات الاقتصادية هي الحوامل الأساسية لتلك المعلومات ومن ثم المعرفة.

ووفق هذا السياق لا يمكن التعامل مع العولمة على أنها حالة حيادية مطلقة وغير مؤثرة بشيء، أو على أنها حالة مركزية مطلقة يدور حولها كل شيء، بل يمكن التعامل معها كحالة تفاعلية جدلية تؤثر وتتأثر، تغيّر، وتتغيّر.

لا يوجد اليوم في حقل المعرفة الإنسانية نظرية موحدة

ومتماسكة عن العولمة كظاهرة اجتماعية تفسّر بشكل كامل كل خطها التطوري العام وتتنبأ بخطها التطوري المستقبلي، أو بطريقة أخرى، فإن تلك النظريات لم تستطع حتى اليوم أن تكتشف القوانين الموضوعية للعولمة كظاهرة اجتماعية لها أولياتها الخاصة بها*، ولكن يوجد هناك مجاميع هائلة من الأفكار والتصوّرات والتوصيفات عنها وصلت إلى مرحلة أصبحت فيها بحاجة إلى رؤية نقدية مغايرة، فالعولمة اليوم وبما تحمله من تناقضات وإيجابيات وسلبيات تسبب نوعاً من القلق المعرفي أكثر مما تسبب نوعاً من الاستقرار المعرفي في العالم، وهي تقود العالم بخطى واثقة باتجاه اللاّحتمية الاجتماعية، حيث احتمالات التغيير مفتوحة كلها، ولا يمكن تعيين النتائج النهائية للعولمة وفق نموذج اجتماعي قياسي موحد قابل للتعميم

* هناك في العلوم الاجتماعية عددا من التصورات النظرية للعولمة يوازي عدد المدارس والاجتهادات، ففي الاقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الاقتصادي وانتشار علاقات السوق الرأسمالية، وفي العلاقات الدولية يكون التركيز منصباً على الكثافة المتزايدة للعلاقات فيما بين الدول وتطور السياسة الكوكبية، وفي السوسولوجيا يكون الاهتمام منصباً على الكثافات الاجتماعية العالمية المتزايدة وصولاً إلى بروز مجتمع عالمي، أما في الدراسات الثقافية فنجد أن التركيز متجه نحو الاتصالات الكوكبية والتنميط الثقافي الشامل للعالم كما في إشاعة ثقافة الكوكا كولا والماكدونالد فضلا عن التركيز على ثقافة ما بعد الاستعمار، وفي التاريخ يكون الاهتمام منصباً على اجتراح أساس نظري لنوع من التاريخ الكوني. (المصدر: العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، تحرير فرانك جي، ولتشنر بولي، ترجمة فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية و المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، صفحة ١٨٥ و ١٨٦ .

عالمياً.

فإذا كانت أواليات العولمة ذاتها قابلة للاستخدام في كل الظروف وفق منطقها، فإن الشروط الاجتماعية الحاضنة/المستقبلة لهذه الأواليات ليست ذاتها على الإطلاق أبداً، وهو ما يقود لأن تكون تأثيرات العولمة متباينة جداً في الفضاء نفسه الذي تشتغل فيه، فقد لا تعطي العولمة النتائج ذاتها في مجتمعين مختلفين، حتى ولو استخدمت الأدوات ذاتها.

وعلى الرغم من ذلك فإن للعولمة بعض النتائج الموحدة على كل الاقتصادات والبلدان التي تعمل فيها، وذلك مرتبط بالأساس ببعض أواليات العولمة ذاتها، والتي لا مفر من وقوع نتائج متشابهة على اقتصادات مختلفة أي أنه و" تأسيساً على خصوصية كل بلد، لا شك في أن تطبيق برنامج واحد على كل دول المعمورة، أي من الكونغو إلى وادي السيلكون، سيؤدي إلى النتائج الوخيمة نفسها التي يفرزها التطبيق الأعمى لمبادئ الليبرالية الجديدة"[1] وذلك كون العولمة في حد ذاتها هي نتاج تطور بنيوي للأفكار الليبرالية الجديدة[2] المطروحة للتطبيق على

[1] - أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة الرفاه إلى المجتمع المنقسم على ذاته، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٣٥، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، صفحة ٢٩٤.

[2] - الليبرالية الجديدة هي السياسة الاقتصادية التي جاءت في صورة انقلاب على

المستوى الدولي منذ أواخر القرن العشرين.

لكن العولمة في النهاية موجودة، ومسألة قبولها أو رفضها أو التكيف معها أو أي شيء آخر هي مسألة مرتبطة بحسابات معرفية واجتماعية معقدّة محلية وعالمية، وتابعة للمستويات والظروف التي تعمل بها، "فالعولمة تأتي في أشكال كثيرة، ولكن على العالم أن يشترك في اختيار شكل العولمة الذي يريده، نظراً لأن العولمة ظاهرة متعددة الجوانب، ولأن القرارات المتعلقة

الكينزية التي سادت في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية، وتعرف الليبرالية الجديدة أحياناً باسم التاتشرية – الريجانية، أي التي سادت خلال فترة حكم حزب المحافظين البريطاني وبدأت على يدي مارجريت تاتشر، وكذلك الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة على أيدي رونالد ريجان وجورج بوش الأب، ثم من بعده بوش الابن، والليبرالية الجديدة تطبيق لتعاليم فريدريك فون هاييك، الفيلسوف الاقتصادي بجامعة شيكاغو ثم تلميذه ميلتون فريدمان. وجدير بالذكر أن مارجريت تاتشر تلميذة هاييك أيضاً. وتؤمن الليبرالية الجديدة بالنظرة الداروينية الاجتماعية في الاقتصاد، وترى أن لا بديل عن المنافسة المطلقة دون ضوابط لصالح الشركات العملاقة على نطاق الكوكب دون حدود أو قيود، وشعاراتها دولة الحد الأدنى للتدخل تمهيداً لـ (حرية تجارة السلع والخدمات، حرية تداول رأس المال، حرية الاستثمار، إلغاء القطاع العام وسيادة الخصخصة، اللامساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية سوية)، ومن ثم دعت إلى تهاوي الحدود القومية والقيود الحمائية لصالح ديناصورات الأعمال والاقتصاد، ذلك لأن البقاء للأقوى وأن الضحية تستحق مصيرها. (المصدر: بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، أنطوني جيدنز، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢، صفحة ١٥، ١٦، ١٧).

بأشكال العولمة سوف يكون لها تأثير تفاعلي"[٨].

[٨] – ثورو، لستر، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطر طريق للثروة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، صفحة ٢٤.

ثانياً: العولمة ونظريتا النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ

تجسد العولمة على المستوى العالمي منطق الربح والخسارة بامتياز، إذ لا يمكن أن يتعادل الجميع أمام مفاعيل ونتائج العولمة، ويعود السبب في ذلك تاريخياً إلى استمرار تطور أزمة التفاوت الاقتصادي بين الاقتصادات عالمياً وإلى استمرار أزمة الاستقطاب بين مراكز النظام الاقتصادي العالمي وبين أطرافه وقد جاءت العولمة لا لتقلل من ذلك الاستقطاب، بل لتزيده وتتركه مرشحاً للزيادة مستقبلاً، ولتضفي عليه أشكالاً جديدة، وتعيد إنتاجه بأواليات أكثر تطوراً*.

---

* للتدليل على استمرار أزمة ومنطق الاستقطاب الدولي حتى الوقت الراهن نورد الأمثلة التالية:

االمثال الأول: نقلت شركة نايك الأمريكية لصناعة الأحذية إنتاجها إلى اندونيسيا، وهي تستخدم في موطنها الجديد صبايا وفتيات في مقتبل العمر لقاء أجر أدنى من الأجر الذي تحدده القوانين كحد أدنى، وبحسب تقرير نشرته منظمة العمل الدولية تعاني ٨٨٪ من تلك العاملات من وطأة سوء التغذية، كما أن تكاليف إنتاج زوج من الأحذية في تلك المصانع لا يتجاوز ١٢ سنتاً أمريكياً في حين يباع ذلك الزوج نفسه في الأسواق الأمريكية بسعر يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ دولار.

المثال الثاني: هو أن شركة فورموزا التايوانية لملابس الرياضة تعمل لصالح شركة أديداس الألمانية، وتقوم تلك الشركة بتشغيل نساء وفتيات يعملن ١٤ ساعة يومياً لقاء أجر يعد بالسنتات، ولا تسمح هذه الشركة للعاملات بشرب الماء، أو بالذهاب إلى دورة المياه إلى مرتين فقط طيلة ساعات العمل، وبعد طرح تكاليف الحافلة التي تنقل

فالعولمة ذات منطق توسعي بذاتها، لأنها وليدة تطور النظام الرأسمالي ذي الميل الفطري للتوسع بكل أبعاده في دول المراكز، لكن مفاعيلها لم تقتصر على مراكز نشأتها وتطورها فقط، بل امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي كله، وبالتالي لا يمكن تفسير العولمة وفهمها إلا من خلال تحليل البنية الهيكلية الراهنة للاقتصاد الدولي، وذلك من خلال منظومة الاقتصاد – العالم، هذا المفهوم الذي صاغه الاقتصادي "ايمانويل والرشتاين" والمشتق من نظرية النظم العالمية يعتبر أن " العالم مندمج في منظومة اقتصادية واحدة مكونة من مركز وأطراف قائمة على أساس الاستقطاب المتزايد داخل النظام الرأسمالي العالمي الواحد بين شمال صناعي متقدم (مركز) وجنوب يعاني أزمة تنمية مستمرة (أطراف)، يضاف إليها نطاق ثالث وهو أشباه

العملات إلى المصنع لا يبقى لهن سوى ما يعادل ٣٠ مارك أسبوعياً. (المرجع: أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة الرفاه إلى المجتمع المنقسم على ذاته، مصدر سابق، صفحة ٢٤٢).

المثال الثالث: مستمد من الاقتصادات العربية ذاتها حيث يصدر طن الفوسفات الخام الواحد في هذه الاقتصادات إلى أوروبا بقيمة لا تتجاوز ٣٠ إلى ٦٠ دولاراً، فيما الأوروبيون يعيدون تحويله على شكل منتجات نهائية لبيعه في الدول العربية بسعر يقارب ٨٠٠ دولار للطن الواحد (راجع: التكامل والمنافسة في الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، موقع الشبكة العربية للمعلومات الصناعية على الانترنت، عام ٢٠٠٦ على الرابط التالي:

http://www.ainarabia.info/_Main/LoadArticles.asp?ID=١٠٧&CategoryID=٢٥

الأطراف"[٩].

وتكشف نظرية النظم العالمية عن أنه لا وجود لعمليات شبه طرفيّة من الناحية الاقتصادية/الاجتماعية وإنما يمكن تطبيق نمط أشباه الأطراف على الأقاليم، أو المناطق، أو الدول عندما لا تظهر فيها سيادة لأية من عمليات المركز أو العمليات الطرفيّة، "ويعني ذلك أن العلاقات الاجتماعية/الاقتصادية الممارسة في تلك المناطق تتضمن مناطق طرفيّة مستغلّة في حين أن المنطقة شبه الطرفية نفسها تعاني من استغلال المركز، أي أن أشباه الأطراف ترتبط ببلدان المركز كمنطقة طرفية، لكنها ترتبط ببعض البلدان الطرفية بوصفها مركزاً"[١٠].

وبالتالي فإن المنطقة شبه الهامشية، أو شبه الطرفية، تبدو كما لو كانت مكلفة بدور اقتصادي محدد، إلا أن سبب وجودها سياسي أكثر من كونه اقتصادي، بمعنى أن المرء يستطيع أن يدافع بقوة عن الفكرة التي تقول بأن "من شأن الاقتصاد العالمي أن يضطلع بدوره كاقتصاد على أكمل وجه دون وجود أية دولة

---

[٩] – والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ. ترجمة عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، صفحة ٨٥.

[١٠] – سنتش، توماس، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، الجزء الثاني، ترجمة عبد الإله النعيمي، مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، صفحة ٢١٥.

شبه هامشية، غير أنه سيكون أقل استقراراً على الصعيد السياسي، لأن من شأن ذلك أن يعني نظاماً عالمياً مستقطباً، فوجود الدول شبه الطرفية يعني أن المراكز ليست مواجهة بالمعارضة الموحدة لجميع الأطراف الأخرى، لأن الشريحة المتوسطة مستغلة ومستغَلة في الوقت نفسه ومن ثم فإن الدور الاقتصادي المحدد ليس على درجة كبيرة من الأهمية وقد تعرض لقدر غير قليل من التغيير عبر المراحل التاريخية للنظام العالمي الحديث"[١].

توفر نظرية النظم العالمية وما تقدمه من مفاهيم بيئة تحليلية مناسبة لفهم ظاهرة العولمة واختبار تلك الظاهرة نظرياً على الأقل، حيث يقودنا التمعن في بنية نظرية النظم العالمية إلى القول بوجود ترابط بين فرضيات تلك النظرية، وبين تحديد بنية العولمة، وخاصة أن تلك النظرية تعد أكثر ديناميكية وحركية من نظريات التبعية التقليدية، كما أنها أكثر حداثة منها.

ولتوضيح نظرية النظم العالمية بصورة أكبر نتحدث قليلاً عن كتاب (إيمانويل ولرشتاين) ذي الأجزاء الثلاثة (النظام

---

[١] – العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، تحرير فرانك جي، ولتشنر بولي، ترجمة فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية و المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، صفحة ١٢٣.

العالمي الحديث)، الذي صدر جزؤه الأول عام ١٩٧٤ إيذاناً بميلاد هذا الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويصف كتاب ولرشتاين وكتب أخرى تلته مثل كتب تشيز-دن في ١٩٨٤ و١٩٨٩ أربع مسلمات أساسية لنظرية النظم العالية[٢]

فأولاً: هناك مجموعة واحدة من العمليات الأساسية في النظام العالمي، تخضع لها كل الاقتصادات، ويجب أن يتضمن أي تاريخ لموقع ما فهماً إجمالياً لتاريخ الكل، لذلك، فإن الدولة الوطنية، على الرغم من أنها متغير مهم في التنمية، ليست هي المستوى الوحيد للتحليل في فهم عمليات التنمية، بل هناك عوضاً عن ذلك، عمليات واسعة على نطاق العالم تعد محددات أساسية للتنمية والتغيير.

ثانياً: تفصيلاً لعمل منظري التبعية، يتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق (المركز، شبه المحيط، المحيط). ويضم شبه المحيط دولاً مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، تحمل ملامح من كل من البلاد الفقيرة والبلاد الغنية، وتعمل كوسيط في عمليات استغلال المركز للمحيط، ومن المهم أن ننوه بأن نظرية النظم

---

[٢] - من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الأول، تأليف: ج. تيمونز روبيرت - أيمي هايت، ترجمة: سمر الشيشكلي - مراجعة: أ. محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٠٩، الكويت، ٢٠٠٤، صفحة ٣٠، ٣١، ٣٢.

العالمية، خلافاً للأشكال الأولية لنظرية التبعية، تسمح بإمكان الحراك في تراتبية هذا النظام العالمي الواحد، رغم أن معظم الدول غير قادرة على الصعود إلى الأعلى.

ثالثاً: تشبه العمليات التي تستخلص بها الثروة من المحيط تلك التي وصفها منظرو التبعية: التبادل غير المتكافئ، القمع الفعال أو الخفي، السيطرة على التسويق، والأهداف العالية القيمة للسلسلة السلعية.

وأخيراً: تفترض نظرية النظم العالمية أنه بالإضافة إلى الحلقات والدوائر، فإن للرأسمالية بعض التوجهات العلمانية الأساسية، وتتضمن تلك الاتجاهات توسيع مجالات المشاركة العالمية في التبادل الرأسمالي والتعميق المستمر لربط كل شيء بثمن التسليع وجعل الجميع عمالاً مأجورين (تحويلهم إلى بروليتاريا) والمكننة، واستقطاب الطبقات الاجتماعية.

يستعرض (توماس شانون) في كتابه المفيد (مقدمة في منظور النظام العالمي) (١٩٨٩) هذه العقائد والتعميمات لنظرية النظم العالمية، مستعرضاً سلسلة من الكتابات التي وجهت ضد هذه الجماعة من الباحثين، ولتخفيف انتقاده، أشار أيضاً إلى أن المجال مازال حديثاً للغاية، وأنه بدأ بالاستجابة لعدد منهم، وذكر ثلاثة من هذه الانتقادات بصفة خاصة:

أولاً: إن المجال اقتصادي إلى حد كبير، ويعني هذا، أن كتاباتهم شأنها شأن الكتابات الماركسية الأخرى، تفترض أن الاقتصاد يقود كل المجالات الأخرى للنظام. وقد استجاب منظرو النظم العالمية لهذا النقد بإدخالهم الدولة بشكل أكثر مباشرة في تنظيرهم، ولكن مازال عليهم أن يفعلوا الكثير فيما يتعلق بالثقافة كسبب.

ثانياً: يقترب معظم النقاش حول نظرية النظم العالمية من حدود الغائية، مفترضاً أن نظام العالم الرأسمالي يندفع باتجاه هدف ما، وله قدرة ومتطلبات وظيفية خاصة به،

ثالثاً: إن النظرية غير دقيقة، ولا يمكن اختبار الكثير من فرضياتها.

بالإضافة إلى نظرية النظم العالمية، فإن نظرية التبادل اللامتكافئ* توفر أدوات تحليلية أخرى تساعد على فهم العولمة بطريقة أفضل أيضاً، وخاصة من خلال شرحها لأواليات

* تشير نظرية التبادل اللامتكافئ إلى قضية الاستغلال الناتجة عن عملية المبادلة بين سلعتين متماثلتين بالقيمة (ساعات العمل) ومختلفتين بالسعر، وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن اختلاف مستويات الإنتاجية التي تقود إلى اختلاف في الأجور، وهذا الاختلاف يؤدي إلى فتح مجالات الاستغلال لصالح البلد المرتفع الأجور على حساب البلد المنخفض الأجور حين يدخلان في عملية تبادل تجاري.

التبادل اللامتكافئ التي تحدث بين الاقتصادات على الصعيد الدولي، ومن خلال شرحها لقانون القيمة المعولم الذي يفعل فعله على المستوى الدولي أيضاً، فالعولمة اليوم تعمل في ظل بيئة تبادلية غير متكافئة بين الاقتصادات الدولية، وهي بذلك تعطي عمليات التبادل شكلاً جديداً في حين أن جوهرها واحد، وكل ما سيأتي من تحليل لاحق للعولمة إنما سيكون مستنداً إلى الأسس الفكرية والنظرية لنظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ.

تعتمد نظرية التبادل اللامتكافئ، في تقسيماتها على نمطي المراكز والأطراف فقط، فهي بالتالي أقل مرونة في تقسيماتها من نظرية النظم العالمية، وترى هذه النظرية أن المراكز حاصل التاريخ "فقد أدى التاريخ إلى إمكانية تبلور هيمنة بورجوازية وطنية في بعض مناطق النظام الرأسمالي كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع بورجوازي وطني أيضاً ونتحدث عن الدولة البورجوازية الوطنية حينما تسيطر هذه الدولة على عملية التراكم في محدود تأثير القوى الخارجية طبعاً أي حينما تحدد الدولة المحلية مدى هذا التأثير بل وتساهم الدولة المحلية في تكييف هذه القوى الخارجية ذات الشأن العالمي، أما الأطراف فهي معروفة بطريقة النفي فهي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور إلى مركز فهي إذاً تلك المناطق التي

لا توجد فيها قوة قادرة على السيطرة على عملية التراكم** أي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها واتجاهاته، ووجود دولة في الأطراف لا يعني وجود دولة بورجوازية وطنية إن سيطرت البورجوازية الوطنية على الجهاز طالما لم تسيطر على عملية التراكم"[٣].

** إن تعبير السيطرة على التراكم يعني سيطرة الدولة البورجوازية على الشروط التالية:
أولاً: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل ويتطلب هذا في مرحلة أولى سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم والأسعار التي تتماشى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال ثم في مرحلة تالية إنتاجاً على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية كي تواجه كلاً من توسع رأس المال والزيادة في مجموع الأجور.
ثانياً: الهيمنة على تمركز الفائض المالي الأمر الذي لا يتطلب وجود أشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية فقط بل أيضاً استقلاليتها النسبية إزاء المال المتعدي الجنسية من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الإنتاج.
ثالثاً: الهيمنة على السوق المحلية والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية ولو في قطاعات محدودة.
رابعاً: الهيمنة على الموارد الطبيعية ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية الوطنية الشكلية إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل.
خامساً: الهيمنة على التكنولوجيا وليس معنى هذه الهيمنة عدم استيرادها بل معناها قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها.
(المصدر: ما بعد الرأسمالية، د. سمير أمين، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٢، صفحة ٢٤).

[٣] – أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٢، صفحة ٢٣.

وتعترف نظرية التبادل اللامتكافئ أن " التبادل غير المتكافئ ليس ظاهرة خاصة بالعلاقات بين المراكز والأطراف، فهناك أيضاً إمكانية تباين في مستويات الأجور بين أقطار المراكز قد يختلف عن التباين في إنتاجية العمل فيما بينها، وليس هناك إذاً ما يمنع حدوث تبادل غير متكافئ على هذا الأساس بين الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن هناك قوى تعمل في جميع مجتمعات المركز بحيث أن التباين بين الأجور يميل ليعادل التباين بين الإنتاجيات فالاختلالات في هذا التوازن هي اختلالات مؤقتة وأكثر من ذلك أن الممارسات الاقتصادية العادية (تعديل أسعار الصرف، سياسات نقدية...) فعالة في هذه الظروف، هذا بينما تختلف الديناميكية الاجتماعية في الأطراف التي تتسم بعدم التوازي بين الأجور والإنتاجية الأمر الذي يفرغ السياسات الاقتصادية العادية من كل فعاليتها"[١٤]

ووفقاً لنظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ فإن العولمة تعمل داخل منظومة عالمية (مراكز، أطراف، أشباه أطراف) ثلاثية النطاق (عمل،رأسمال،سلع) محكومة بالتناقض/ التغير المستمر، ويتم التبادل فيما بينها على شكل قيم في نهاية المطاف، وبالتالي لا يمكن تخفيض العولمة إلى مستوى التبادل التجاري، أو تدويل رأس المال، أو فتح الأسواق، أو نقل

[١٤] – – أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مصدر سابق، صفحة ٧٠.

التكنولوجيا، أو إلى أي من المعطيات الاقتصادية أو التقانية الأخرى، فهذا يعني تسطيحاً وابتذالاً للعولمة، وتركيزاً على فنّياتها والابتعاد عن بنيتها وتركيبتها الجوهرية.

فالعولمة وتبعاً لأواليات الإنتاج والتبادل بين المتغيرات الثلاث (عمل، رأس مال، سلع) تعيد تشكيل السطح الاقتصادي للاقتصاد العالمي بنيوياً، لا عن طريق ميكانزمات التبادل، بل عن طريق ميكانزمات الإنتاج أصلاً.

وبالتالي يجب فهم العولمة على أنها "تَطور بنية اقتصادية جديدة، لا مجرد تغير ظرفي باتجاه تزايد التجارة والاستثمار العالميين في إطار مجموعة قائمة من العلاقات الاقتصادية"[١٥]. واستناداً إلى ذلك فإنه من الضروري بمكان أن "نفهم ديناميكيات العولمة، حتى يمكن استخدام قوى العولمة، لتغيير مسار العولمة".[١٦]

---

[١٥] – هيرست، بول، وطومبسون، غراهام، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة د.فالح عبد الجبار، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠١، صفحة ١٨ .

[١٦] – ثورو، لستر، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطر طريق للثروة، ،، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، صفحة ٩.

ثالثاً: العولمة
وقانون القيمة المعولم

إن التعديلات والتغييرات الهيكلية التي بدأت تظهر بوضوح على بنية الاقتصاد العالمي منذ ما يقارب العقدين، ليست نتاجاً لمنطق التبادل العالمي على الإطلاق، بل هي نتاج لمنطق الإنتاج المستند إلى منطق التراكم وتحويل القيم بين أطراف/أشباه أطراف النظام العالمي ومراكزه، فالقيم تنشأ أثناء عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، لا أثناء عملية التبادل والتوزيع، وكل ما يفعله نظام التبادل عالمياً هو تغطية وتبرير منطق التراكم وإخفاؤه ضمن سيرورة الاقتصاد السياسي العالمي، باعتباره منطق توسع واستغلال.

ومن الأمور التي عقدت موقف اقتصادات الأطراف أكثر في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، هو أن اقتصادات المراكز تحولت في السنوات العشرين الأخيرة إلى اقتصادات ذات نظم إنتاجية غير تقليدية، قائمة في الدرجة الأولى على نموذج الصناعات المعرفية، وتخليها بشكل شبه كامل عن نظم الإنتاج والصناعات التقليدية على السواء، فقد أصبحت توصف تلك الاقتصادات بأنها اقتصادات مبنية على المعرفة، وتشير عبارة «الاقتصاد المبني على المعرفة» إلى استخدام المعرفة

من أجل توليد منافع اقتصادية، فهي بمعنى آخر "اقتصادات أصبح فيها استحداث المعارف واستغلالها يؤدي الدور الأساسي في تكوين الثروات، حيث تشير الاقتصاد القائم على المعرفة إلى الطريقة التي تستطيع من خلالها مؤسسات تجارية عديدة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، لاسيما منها البرمجيات والاتصالات والخدمات الافتراضية، إضافة إلى المؤسسات التعليمية والبحثية، المساهمة في اقتصاد البلد سواء ككيانات منفردة أو عبر تمكينها قطاعات أخرى من الاقتصاد من العمل بفعالية أكبر"[٧]

إن اتصاف المراكز الاقتصادية العالمية بأنها مراكز معرفية يعني أن طبيعة وبنية القيم المنتجة فيها قد تغيرت بشكل جذري، حيث الإنتاج بات مستنداً إلى نظم علمية ومعرفية دقيقة جداً، وأصبحت القيم المضافة فيها قيم مضافة معرفية غير تقليدية، وبات العمل الذهني يحتل المكانة الأرفع من العمل العضلي التقليدي، وتغيرت وتبدلت مفاهيم وقيم المجتمعات بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الحاصلة، ومعنى هذا الأمر على صعيد التجارة الدولية أن بنية التبادل بين الاقتصادات قد تغيرت أيضاً باتجاه تبادل معرفي غير

[٧] – نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية، الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، صفحة ٤ .

متكافئ، معبراً عنه باتساع الهوة المعرفية الإنتاجية والتبادلية بين اقتصادات المراكز، واقتصادات الأطراف.

ولو نظرنا إلى المنطق الذي تروجه العولمة على أن العالم بلا حواجز أمام حركة أي شيء، وأن الحرية الاقتصادية المثالية هي التي تحكم العولمة، لوجدنا أن هذه المنطق ضعيف للغاية أمام معطيات الواقع، فالاقتصاد العالمي ومن خلال مقولة السوق العالمية المفتوحة، يسمح اليوم بحركة رأس المال وبحركة السلع بحرية شبه تامة بين الاقتصادات، وقد قونن الاقتصاد الدولي هذه الحركة عبر منظمة التجارة العالمية واتفاقات التبادل التجاري الإقليمي، لكنه ببساطة لا يسمح بحرية حركة قوة العمل بين تلك الاقتصادات، وهو يقيد ما استطاع حركتها، وهذا بالضبط الأمر الذي يجعل إنتاج القيم الاقتصادية على المستوى العالمي محكوماً بشروط تسمح بإنتاجها وتحويلها باستمرار من أطراف/أشباه أطراف النظام إلى مراكزه.

فلو سمحت العولمة لقوة العمل العالمية بحرية الانتقال بين الاقتصادات العالمية، لأدى ذلك على المدى الطويل إلى إعادة تشكيل العلاقة بين قوى العرض والطلب العالمي على قوة العمل، ولاختفت الفروقات في مهارات العمال تدريجياً، ولمالت الأسعار الدولية إلى التقارب، وربما التساوي على المدى الطويل، وهو ما يطلق عليه عامل تساوي الأسعار الدولية، وذلك ضمن ظروف

الحرية الاقتصادية النظرية المثالية لانتقال عوامل الإنتاج عالمياً والتي تنادي بها العولمة.

ووفق عامل تساوي الأسعار الدولية فإن "نقل الأنشطة لزيادة الأرباح هي كل ماتهتم به العولمة، ولن ينتقل أحد إذا كان هذا الانتقال لا يزيد من الأرباح وهم في بحثهم عن معدلات أعلى من العائد على استثماراتهم، ستنقل الشركات أنشطتها من الدول عالية الأجور (تخفيض الأجور في هذه الدول) إلى الدول المنخفضة الأجور (زيادة الأجور في هذه الدول)، إلى أن تتساوى الأجور المعدلة حسب المهارة، وسوف تتوقف عن نقل أنشطتها، عندما يحقق رأس المال العائدات نفسها في كل مكان، وعندما يحصل هذا سيحصل الذين يتمتعون بمهارات متماثلة على أجور متماثلة"[١٨]

ولكن هذا الانتقال لن يكون في صالح العولمة أبداً، لأنه سيخفض من إنتاج القيم في أطراف النظام العالمي التي تعتمد

---

[١٨] – ثورو، لستر، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطر طريق للثروة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، صفحة ١٣٠ .

وتعد ايرلندا مثالاً جيداً على عامل تساوي الأسعار، فمنذ عشرين سنة كانت أجور المهندسين أقل كثيراً من نظرائهم في بقية أرجاء أوروبا، وبينما نقلت الشركات العالمية رأس المال إلى ايرلندا رفعت أجور المهندسين، ولم تعد أجور المهندسين دون أجور بقية المهندسين في أوروبا (المصدر: ثورو، لستر، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، صفحة ٣٢).

بجزء كبير منها على التباين في الإنتاجية، والمهارات، وظروف العمل مع المراكز، وبالتالي فمن مصلحة العولمة أن تسمح بحرية انتقال رأس المال باتجاه اقتصادات الأطراف أولاً، ثم تسمح بتدفق منتجات الأطراف النهائية إلى أسواق مراكزها ثانياً، وذلك من أجل الحفاظ على أوالية إنتاج القيم وتحويلها باستمرار.

إن هذه الأوالية أو هذا القانون العولمي يخضع لما يسمى "بقانون القيمة المعولم"، وهو القانون الذي يسمح للنظام الرأسمالي بتوسيع عمل قانون القيمة الخاص به، ويعممه على كل أطراف النظام العالمي وبالتالي فهو "قانون بنيوي" يحكم عمل الرأسمالية المعولمة، ويعمق من حالة الاستقطاب العالمي ويُبقي بنية الاقتصادات النامية على ما هي عليه حيث " لا تخضع الرأسمالية العالمية لحكم قانون القيمة الصرف* (ذلك الذي يؤسس لنمط إنتاج رأسمالي محدد) بل لقانون القيمة المعولم،

* يفترض قانون القيمة، أن العمل الاجتماعي المنفق على إنتاج السلعة يظهر كقيمة لها، وبمقتضى هذا القانون يجري تبادل السلع وفقاً لما أنفق على إنتاجها من العمل المجرد الضروري اجتماعياً، وينظم هذا القانون نسب تبادل السلع، ويحدد أسعارها، ويجري اقتراب سعر السلعة من قيمتها في نطاق تأرجحات السوق العفوية، وقانون القيمة هو قانون اقتصادي موضوعي يعمل في ظروف الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (المصدر: الاقتصاد السياسي، أسس الاشتراكية العلمية، المجلد الأول، إصدار دار الجماهير، دمشق، نقله عن الروسية بدر الدين السباعي، طبعة ثانية منقحة ١٩٧٢، صفحة ٢٤١ و ٢٤٢).

ذلك الشكل من قانون القيمة النابع من سوق عالمية ثنائية الأبعاد، أي سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق الرساميل، وبالتالي فإن قانون القيمة المعولمة ينتج عائدات عمل غير متساوية في ظل إنتاجية متساوية في حين أن أسعار السلع ورأس المال تميل إلى التساوي عالمياً، وبالتالي فالاستقطاب هو نتاج لهذه الحالة"[١٩].

إن تطبيق قانون القيمة على علاقات الاقتصاد الدولي وخاصة في ظروف الإنتاج الاجتماعي العالمي الجديد أمر لابد منه، ليس من أجل تفسير أسعار السوق الدولية، وتكاليف إعادة الإنتاج فحسب، بل من أجل دراسة عمق الاستغلال الذي تسببه العولمة عبر مقارنة علاقات الإنتاج الدولية، وعبر تحديد أسباب وطرائق التبادل غير المتكافئ بين اقتصادات المراكز واقتصادات الأطراف والتي ما زالت موجودة حتى الآن* بل والتي أصبحت

---

[١٩] – أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة فهمية شرف الدين، وسناء أبو شقرا، دار الفارابي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، صفحة ٢٤٠.

* يمكن للتبادل اللامتكافئ أن يتحقق بمضامين مختلفة، وأن يكون ناتجاً عن أسباب مختلفة وذلك في الحالات التالية:

١- عندما لا تكون القيمة الدولية مساوية لـ"القيمة الوطنية".

٢- عندما لا يكون سعر السوق العالمية مساوياً لـ" سعر الإنتاج الدولي".

٣- عندما لا يكون سعر السوق العالمية مساوياً لـ"القيمة الدولية".

٤- عندما لا يكون سعر الإنتاج الدولي مساوياً لـ" القيمة الدولية".

٥- عندما لا يكون سعر الإنتاج الدولي مساوياً لـ"سعر الإنتاج الوطني". (المصدر: سنتش، توماس، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، الجزء الثاني، ترجمة عبد الإله

تتعمق أكثر فأكثر، وتأخذ أشكالاً جديدة في ضوء الانتقال إلى نموذج الاقتصاد القائم على المعرفة والذي أصبح يتيح أنماط استغلال جديدة جوهرها الفوارق الإنتاجية المعرفية بين اقتصادات المراكز واقتصادات الأطراف/أشباه الأطراف، وهذه الفوارق هي أحد أهم ضمانات استمرار عمل نظام العولمة.

وإذا انتقلنا من التحليل المعمق للعولمة إلى التوصيف الظاهري لها وجدنا أن هناك توافقاً تاماً بين تحليل العولمة وبين توصيفها، الأمر الذي يؤكد تطابق التحليل النظري مع الواقع العملي "فالعولمة ليست لعبة الصفر، حيث المنافع الناتجة عنها تفوق التكاليف"[٢٠]، وهذا معناه أن العولمة وباستخدام أدوات السوق لا تعادل أو تساوي بين القيم المنتجة في أجزاء النظام العالمي، فهناك دائما فوائض اقتصادية على حساب استغلال اقتصادي، تكون فيه الفوائض الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها المراكز كبيرة جداً على حساب الخسائر التي تتحملها الأطراف**.

النعيمي، مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، صفحة ٢٦١).

[٢٠] – سوروس، جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ صفحة ٣٣.

** نذكر مرة أخرى بمثال خامات الفوسفات في الاقتصادات العربية حيث يباع الطن الخام الواحد منها في حدود ٣٠ إلى ٦٠ دولاراً، فيما يشتريه الأوروبيون ، ويعيدون

كل هذا يدفع بالعولمة إلى البحث المستمر عن أماكن جديدة لإنتاج القيم عالمياً، وعن طرائق جديدة لإنتاج تلك القيم وتحويلها إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وليس القصد بالأماكن الجديدة مجرد الأماكن الجغرافية فقط، بقدر ما هي علاقات إنتاج اجتماعية جديدة مرتبطة بجغرافيا محددة، أي بمجتمعات جديدة، وهذا ما يتيح للعولمة قدرتها على صياغة نظام الإنتاج العالمي بالطريقة التي تحقق من خلالها أعلى المكاسب عبر استمرار الاستقطاب.

فالرأسمالية تبحث في الحقيقة عن منابع للتراكم/ ومنافذ لنقل الأزمات خارج حدودها، الأمر الذي يؤدي إلى أن العولمة ستبقى وباستمرار تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي كلما اقتضى الأمر حفاظاً على استمراريتها وديناميكيتها وحفاظاً على مصادر تراكمها، فلقد " أصبح التراكم الرأسمالي مستحيلاً بصورة متزايدة على صعيد قومي بحت، وأصبح العمل على نطاق العالم كله جوهرياً لاستمرار التراكم والربحية في المراكز الرئيسة للنظام الرأسمالي العالمي"[٢١].

تحويله لبيعه بشكل منتجات نهائية في الدول العربية نفسها بسعر يقارب ٨٠٠ دولار للطن الواحد.

[٢١] – سعيد، محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٦، صفحة ٣٢.

تعني "السكولستيكية" من وجهة نظر فلسفية "انغلاق العقل داخل دائرة أطروحات وقضايا تبلورت في وضع وحقبة معينين فأصبحت هي التي تتحكم برؤية العقل للواقع، وتمنعه من تحديد أدواته وطرائقه بالاحتكاك مع التجربة المتغيرة والملاحظة المباشرة، وتجعله لا يعيش الواقع إلا على مستوى القضايا والأفكار المصاغة مسبقاً، وهكذا تصبح العملية الفكرية عملية استنباط أفكار من أفكار دون عودة إلى الواقع"[٢٢]، وهذه العملية الفكرية المشوهة تؤدي إلى أن يتحول "الفكر إلى الأصل، والواقع إلى الفرع الذي يتوجب عليه التكيف مع المقولات والتطابق معها"[٢٣].

وبتطبيق هذه الفكرة ذاتها على العولمة نجد أن " النقاش حول العولمة بعيد جزئياً عن عالم الواقع، لأنه يقبل في معظم الأحوال التصور التقليدي للمبادلات التجارية والمالية التي تجري حسب هذا التصور من دون أن يكون لأية دولة مركز خاص تختلف به عن الآخرين"[٢٤]، ومن وجهة نظر أخرى نجد أن "العولمة، وبالاحتكام إلى مقاييس أصولية السوق*، كانت

---

[٢٢]- غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤ صفحة ٥١.

[٢٣]- غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مرجع سابق، صفحة ٥٢.

[٢٤] – تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ، صفحة ٣٩.

* تستند مقولة أصولية السوق، إلى أن الأسواق إذا ما تُركت وشأنها، فإنها سوف تضمن

مشروعاً ناجحاً للغاية"[٢٥].

هناك خط واصل ومحدد بين هذه التحليلات يحيلنا إلى ضرورة فحص الواقع باستمرار وعدم الاستناد إلى المقولات المنجزة التي تقدمها العولمة، وبالتالي عدم تفصيل الواقع على مقاس مفاهيم العولمة بل التعامل معها على أنها حالة ديناميكية متغيرة دائماً يمكن التحكم بها أو بأجزاء منها مثلما تقوم بالتحكم بكل أو بأجزاء النظام العالمي.

فالعولمة تعاني حقيقة من سكوليستيكية واضحة مبنية على أساس تجاهل الواقع بالدرجة الأولى لأنها تحتكم إلى الأفكار الاقتصادية النظرية السابقة عليها وتشتق منها نتائج نظرية صحيحة، وهي بالتالي تسعى إلى حشر الواقع الاجتماعي ضمن خاناتها التي تراها مناسبة لها، وليس المناسبة له، وتنطلق من مسلمات تعتبرها مناسبة لكل المجتمعات متجاهلة الشروط الاجتماعية الخاصة بكل منها، ولهذا السبب " لا يجوز فرض

التوزيع المثالي للموارد، وهي ترى أن أفضل خدمة للصالح الاجتماعي هي أن نترك الناس يلاحقون مصالحهم الخاصة بدون أي تفكير بالصالح الاجتماعي العام، واستناداً إلى ذلك المنطق ترفض أصولية السوق أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي مهما= = كان بسيطاً، وتؤمن بأن قوى السوق قادرة على حل التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض عمل الأسواق. (الباحث)

[٢٥] – سوروس، جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ صفحة ٢٨.

الانفتاح أو الحماية التجارية على دول العالم من خلال قرارات وقواعد وترتيبات تنبع من توجهات إيديولوجية معدة مسبقاً ومستنتجة من تحليل نظري ينطلق من شروط لا وجود لها في دول العالم المختلفة"[٦].

إن العولمة بهذا المعنى ورغم أنها عملية تاريخية بامتياز فإننا نراها تُفسّر خارج التاريخ ذاته وهي غالباً ما تناقش خارج واقعها وتاريخها، ونتيجة لذلك تروج العولمة على أنها نموذج محايد يقدم،- وفي كل الظروف- النتائج ذاتها باستخدام الأدوات ذاتها.

تلعب العولمة دوراً وظيفياً معقداً للغاية ضمن منظومة الاقتصاد- العالم يتجسد هذا الدور في الحفاظ على حيوية واستمرارية نظام السيطرة العالمي بالدرجة الأولى، وذلك من ناحيتين تبدوان متناقضتين ظاهرياً، لكنهما متكاملتان عملياً، فالوظيفة العضوية الأولى للعولمة تكمن في تثبيت ذلك النظام وترسيخه من خلال الاستمرار بميكانزمات الاستغلال وتحويل القيم، أي أنها توازن عملية السيطرة، أما الوظيفة العضوية الثانية لها فتكمن في التدخل المباشر أو غير المباشر لمنع انهيار أطراف النظام أو أجزاء منه عندما يصاب بأزمات اقتصادية كبيرة، والسبب في ذلك بسيط إذ يقوم على أنه في حال انهيار هذه الأطراف فإن نظام السيطرة ذاته سينهار،

---

[٦] - أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة الرفاه إلى المجتمع المنقسم على ذاته، مرجع سابق، صفحة ٢٩٥.

لعدم وجود مناطق تُمارس عليها تلك السيطرة، وبالتالي ستنهار العولمة ذاتها المبنية على حوامل ذلك النظام وعلاقاته السياسية الاقتصادية.

إن هذا ما يبرر للعولمة تدخلها الاقتصادي والسياسي المباشر وغير المباشر في أحيان كثيرة وتحت مسميات عديدة لإنقاذ بعض أجزاء النظام العالمي ومنعها من السقوط، فالعولمة ووفقاً لهذا المنطق تعمل بطريقة إدارة الأزمة ليس من أجل المأزومين أنفسهم بل من أجل إنقاذ نفسها هي، وبهذه العملية تحافظ العولمة على مستويات التخلف نفسها للبلدان الأطراف، ولكن عند مستوى متحكم به من قبلها، ودون أن تقدم حلولاً جذرية لمشكلات الأطراف، لذلك "فالعولمة لا تعالج الأصل التاريخي للتخلف، ولا تعالج الخلل في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية"[٣٧]، وبالتالي فالعولمة دائماً تعيد إنتاج نظام السيطرة العالمي من خلال عمليات (الاستغلال) و(منع السقوط) المركبة معاً وهي بهذه العملية تعيد إنتاج ذاتها.

رابعاً: العولمة
ودورات كوندراتيف الاقتصادية

[٣٧] – د. الجميلي، حميد، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء مرجعيات القرن الحادي والعشرين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، ٢٢-٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ ، صفحة ١٠.

في عام ١٩٢٥ ظهر للاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراتيف دراسة مهمة عن الموجات الاقتصادية طويلة الأجل، وقد لاحظ كوندراتيف في هذه الموجات الطويلة الصفات النمطية التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وهبوطها إبان مراحل الانتعاش والركود، وإن كان التغيير الذي يطرأ على هذه المتغيرات يأخذ كلاً نسبياً وليس مطلقاً، كما هو الحال في الدورات العشرية التي اكتشفها كليمنت جاجلر*، أو في الدورات متوسطة الأجل (دورات كيتشن) التي تتراوح مدتها المتوسطة في حدود ٣ سنوات، وهناك بالطبع تداخل وتفاعل هذه الأنواع الثلاثة من الدورات فيما بينها، فالدورة العشرية لجاجلر يفترض أن تحدث فيها ثلاث دورات من دورات كيتشن، كما يفترض أن دورات كوندراتيف تشمل على خمس أو ست دورات من دورات جاجلر، وعلى ١٨ أو ١٩ دورة من دورات كيتشن، ومنذ أن ظهرت دورات كوندراتيف حدث هناك نقاش

---

* - كان جاجلر يركز في هذه الدورات على عامل تغير الأسعار لتحديد نقاط التحول ومسارات الاتجاه للنشاط الاقتصادي، فقد لاحظ أنه مع استمرار موجة الرخاء تتجه الأسعار نحو الارتفاع، وحينما ترتفع الأسعار تتأثر صادرات البلد، إذ تنخفض القدرة على التصدير، في حين ترتفع الواردات، وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري، يؤدي إلى خروج الذهب من البلد، ولما كان الافتراض هو سيادة قاعدة الذهب آنذاك فإن خروج الذهب يؤدي إلى خفض عرض النقود وهو ما يسبب خفضاً في المستوى العام للأسعار فتزيد صادرات البلد ويتحقق الانتعاش مرة أخرى ثم ترتفع الأسعار وهكذا دواليك (المصدر: د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، العدد ٢٢٦، الطبعة الأولى ١٩٩٧، صفحة ٤٥٧).

واسع بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات طويلة الأجل، فمنهم من عزا هذه الدورات إلى آثار الحروب الطويلة، ومنهم من أرجعها إلى التغيرات التي تحدث في حجم إنتاج الذهب أو إلى اكتشاف بلاد وموارد جديدة، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبتير هذا الجدل عندما أشار في كتاب معروف له صدر عام ١٩٣٩ تحت عنوان "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغير هيكلي في البلدان الرأسمالية ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار وتعرض صناعات وقطاعات أخرى للانهيار على النحو الذي يعيد تشكيل البنيان القومي[٢٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هو الهدف من استخدام دورات كوندراتيف الاقتصادية التي فات على اكتشافها ما يقارب الـ٨٠ عاماً في تحليل العولمة؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بأن دورات كوندراتيف ما تزال أداة تحليلية فكرية مناسبة جداً في قراءة ظاهرة عالمية المستوى كظاهرة العولمة، وبأنها في الوقت نفسه توفر ركيزة أساسية لقراءة التحولات عالمية النطاق التي أثرت في منظومة الاقتصاد- العالم، وخاصة

[٢٨] - د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، العدد ٢٢٦، الطبعة الأولى ١٩٩٧، صفحة ٤٤٣ و ٤٤٤.

عندما أثرت في مركز هذه المنظومة مثلما أثرت في أطرافها وأشباه أطرافها على السواء، فالتغيرات الإنتاجية الجذرية التي تحدث في دول المركز بشكل شبه دوري وطويل الأجل تقود إلى تغيرات موازية في علاقة المراكز مع الأطراف وأشباه الأطراف، وهذه الدورات هي دورات لا نهائية كونها ترتبط بالتجديد الإنتاجي المستند إلى التجديد العلمي والمعرفي الذي لا يعرف الحدود أبداً، وبالتالي فإن هذه الدورات هي حالة تاريخية مفتوحة قد تتغير أشكالها وتواريخ حدوثها إلا أن جوهرها لن يتغير أبداً، وهو ما يفسر إمكانية استخدامها لتفسير ظاهرة العولمة وهذا ما سيثبت بعد قليل.

بالاستناد إلى نظرية النظم العالمية ودورات كوندراتيف الاقتصادية، والتي هي إحدى الأدوات التحليلية القديمة لتلك النظرية الحديثة، نستطيع أن نؤسس لفكرة أن العولمة اليوم وضمن حراكها التاريخي الخاص بها، إنما تحدد الشروط البدئية لمرحلة تاريخية جديدة حيث ترتبط دورات كوندراتيف الاقتصادية طويلة الأمد على المستوى العالمي من الناحية الاقتصادية ببروز وظهور قطاع اقتصادي ما يتحول إلى قطاع مسيطر على باقي القطاعات الأخرى، ويصبح هو القطاع المركزي والأساسي في قيادة التغيرات الاقتصادية محلياً وعالمياً، ومن ثم تعيد بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى هيكلة ذاتها مجدداً بما يتواءم مع بنية

ذلك القطاع.

ويمكن تطوير هذه الفكرة بالقول: إنه عند سيطرة القطاع المركزي على الحراك الاقتصادي العام وتغير البنى الإنتاجية العامة معه، فإن البنية الاجتماعية العامة في المجتمع سوف تتغير بما يتناسب مع مفرزات ذلك القطاع، وبما يتناسب مع القطاعات المتغيرة الجديدة، (سوف يتغير كل من: طبيعة العمل، طريقة التفكير، نمط الحياة، المعتقدات، المفاهيم، العادات، العلاقات الاجتماعية الفردية والأسرية....إلخ)، بالوقت الذي سوف تتغير فيه طبيعة العلاقات الاقتصادية الإنتاجية والتبادلية بين الدول بشكل مواز للتغيرات الداخلية، وذلك لسبب بسيط جداً وهو أن الإنتاج والتبادل في أي مجتمع من المجتمعات عمليات اجتماعية محكومة بشروطها الخاصة، وأن التغيرات الحاصلة في الداخل سوف تنتقل إلى خارج تلك المجتمعات عن طريق العمليات الاقتصادية الخارجية الأمر الذي سيغير من طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف وأشباه الأطراف باستمرار، ويغير من بنية كل منها على السواء، فنتيجة لتلك التغيرات قد تتطور بعض الأطراف إلى مناطق شبه طرفية، وقد تتطور مناطق شبه طرفية إلى مراكز، وقد تظهر مراكز جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وبالتالي قد تتغير طبيعة علاقات السيطرة والتحكم عالمياً تبعاً لتغير

بنى الإنتاج داخلياً.

وفيما يلي الطريقة التي سنثبت من خلالها، وباستخدام دورات كوندراتيف الاقتصادية، بأن العولمة مجرد حالة تاريخية.

ترتبط دورات كوندراتيف الاقتصادية بالتحولات التكنولوجية التي شهدها العالم، فمراحل الانتعاش الاقتصادي لصيقة بحقب تاريخية شهدت تطويع تقنيات جديدة لخدمة الاقتصاد العالمي، وغالباً ما تستغرق دورات كوندراتيف فترة من ٥٠ إلى ٦٠ عاماً تقريباً، وهي تضم طورين من التغيرات، الطور الأول هو طور الانتعاش (آ)، والطور الثاني هو طور الركود (ب)*.

---

* - إن أهم الأعراض الظاهرية لطور الركود (ب) في دورة كوندراتيف هي التالي:
- بطء نمو الإنتاج يترافق على الأرجح مع تراجع في نسبة حصة الفرد من الناتج العالمي.
- ارتفاع معدلات البطالة في العمل المأجور.
- التبدل النسبي في مصادر الربح من النشاط المنتج نحو الكسب من خلال التلاعب والمضاربات المالية.
- ارتفاع مديونية الدول.
- إعادة تجميع وتموضع الصناعات التقليدية باتجاه المناطق الأقل كلفة بالنسبة للأجور.
- ارتفاع النفقات العسكرية دون أن تكون هناك مبررات ذات طبيعة عسكرية بل نابعة على الغالب من افتعال طلبات غير دورية.
- انخفاض في الأجور الحقيقية داخل الاقتصاد الرسمي.
- توسع في الاقتصاد غير الرسمي.

يعكس طورها (آ) بصورة أساسية الفترة الزمنية التي يمكن أن تكون فيها الاحتكارات الاقتصادية الرئيسة محمية، ويعكس طورها (ب) فترة إعادة التمركز الجغرافي للإنتاج والذي انتهى واستنزف فيه الاحتكار، وبالوقت نفسه، فترة الصراعات من أجل السيطرة على احتكارات مستقبلية، وهذه الدورات هي:

- الدورة الأولى: ترافقت هذه الدورة مع قيام الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية وتصنيع القطن، وتألفت من طور انتعاش امتد خلال أعوام (١٧٨٧ / ١٨١٤)، وطور هبوط امتد من (١٨١٤/١٨٤٨).
- الدورة الثانية: ترافقت هذه الدورة مع قيام صناعة الصلب والسكك الحديدية، وتألفت من طور انتعاش امتد من خلال أعوام (١٨٤٨ / ١٨٧٢)، وطور هبوط امتد خلال أعوام (١٨٧٢/١٨٩٧).
- الدورة الثالثة: ترافقت هذه الدورة مع ظهور قطاعات البترول، والمواد الكيميائية المصنعة والكهرباء، وتألفت من طور انتعاش امتد خلال أعوام (١٨٩٧ / ١٩١٤)، وطور هبوط امتد خلال أعوام (١٩١٤/١٩٤٥).

- تراجع إنتاج المواد الغذائية بأسعار مخفضة.

- ازدياد الهجرة غير المشروعة بين المناطق. (المصدر: استمرارية التاريخ، تأليف إيمانويل والرشتاين، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، صفحة ٥٩).

- الدورة الرابعة: ترافقت هذه الدورة بالتقدم الملموس لعلوم الفضاء والإلكترونيات*، وتألفت من طور انتعاش امتد من خلال أعوام (١٩٤٥/١٩٧٣)، وطور هبوط امتد خلال أعوام (١٩٧٣/١٩٩٣)[٢].

* إن الدورة الرابعة من دورات كوندراتيف تدل على صحة هذه الدورات علمياً، فقد عايش الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ – ١٩٧٣)، عصراً تميز بدرجة عالية من النمو المزدهر، وكانت مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية من أقوى الأطراف الفاعلة في هذا النمو، والمستفيدة منه أيضاً، فخلال هذه الفترة شهدت هذه الاقتصادات انتعاشاً واضحاً في تراكم رأس المال، ودرجة عالية من الاستقرار النقدي، وارتفاعاً ملموساً في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاضاً في معدلات البطالة، وتزايداً في مستويات الدخول والمعيشة، ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية، أما بعد مرحلة السبعينات فقد دخل الاقتصاد العالمي كله في أزمة هيكلية، وبدأت تظهر ملامح عدم الاستقرار النقدي، وزادت معدلات البطالة، وظهرت أزمات المديونية، ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود إثر الانتعاش الذي حققه في السابق، وتحديداً خلال الأعوام (١٩٧٥ – ١٩٨٤)، للتوسع أكثر راجع: د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، العدد ٢٢٦، الطبعة الأولى ١٩٩٧، صفحات ٤٩ – ٥١.

[٢] – أخذت تواريخ الدورات الاقتصادية من كتاب استمرارية التاريخ، تأليف إيمانويل والرشتاين، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، صفحة٨٧ مع العلم أن الطور الثاني من الدورة الرابعة تم حسابه من قبل الباحث كونه غير موجود بالدورات السابقة وذلك بالاستناد إلى معطيات الدورات السابقة وإلى التغيرات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير.

يتضح من زمن الدورات السابقة أن كل دورة من دورات كوندراتيف ترافقت مع حالة تاريخية كانت سمة العصر العامة فزمن المرحلة الأولى هو زمن الثورة الصناعية، وزمن المرحلة الثانية هو زمن صعود الإمبراطوريات وزمن المرحلة الثالثة هو زمن الكولونيالية، في حين أن زمن المرحلة الرابعة هو زمن الحرب الباردة والهيمنة الأمريكية.

كما أنه من المعروف أن كل دورة من دورات كوندراتيف ترافقت مع صعود و/أو هبوط قوى اقتصادية عالمية، وترافقت مع نظام سيطرة عالمي، ومع إعادة اصطفاف وتموضع جديد لأجزاء منظومة الاقتصاد – العالم وفق تركيبة خاصة بها، أي باختصار: قادت كل دورة من تلك الدورات إلى مرحلة تاريخية جديدة لها شروطها الخاصة بها والمستندة أصلاً إلى تغيير وتحول اقتصادي عميق وحدوث طفرة اقتصادية من نمط غير موجود سابقاً

وأمام القراءة المنطقية لتطور هذه الدورات تاريخياً، والأسباب الاقتصادية التي أدت إليها بإمكان البحث الاستنتاج بأن زمن الدورة الخامسة من دورات كوندراتيف الاقتصادية قد بدأت بالفعل مع بداية عقد التسعينات، وهي دورة مبنية بالمطلق على ثورة الإمفوميدا، أي على ثورة تقانة الاتصالات والمعلومات، والإعلام، وكل مشتقاتها العلمية والنظرية الأخرى والتي أسست

اقتصادياً لزمن العولمة، وأسست اجتماعياً لمجتمع المعلومات، فقد أصبح من الظواهر الأساسية التي يشهدها هذا العصر، التحول إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة، "وفي ظل هذه الاقتصادات تحدد القدرة على الابتكار، سواء على مستوى الشركات الفردية أم على المستوى الوطني، قدرة الدولة على تحقيق الثروة، ويرى كثير من المراقبين أن ثمة موجة تغيير تاريخية ثالثة تحدث حالياً، بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، يرمز إليها الحاسوب الشخصي، حيث تنقسم المدخلات إلى معدات مادية، ومعدات ذهنية، ومعدات برمجية".[٣٠]

يتمحور الإنتاج ويتمركز خلال هذه المرحلة التاريخية حول قطاع تقانة المعلومات والاتصالات والتكنولوجية الحيوية، وما يرتبط بها، بحيث أصبحت كل القطاعات الاقتصادية الأخرى ترتبط بها، وقد أصبح هو القطاع الاقتصادي المركزي الناظم لعمليات السيطرة على المستوى الدولي، وأدى إلى ظهور تقسيمات دولية جديدة، وسبب تغيرات اقتصادية واجتماعية جذرية عالمية ومحلية قائمة على أساس من يمتلكون المعرفة من لا يمتلكونها، أي أنه أصبح القطاع الاقتصادي المركزي الرائد في العصر الراهن، " فالتفاعلات بين ست تكنولوجيات، (الإلكترونيات الدقيقة، والكمبيوتر، والاتصالات، والإنسان

[٣٠] – قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الإسكوا. الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، صفحة ٣، ٤.

الآلي، والتكنولوجيا الحيوية، والمواد المصنعة) تنشئ اقتصاداً يعتمد على المعرفة يغير بشكل منتظم الكيفية التي نسير بها في حياتنا الاقتصادية وحياتنا الاجتماعية"[٢١].

[٢١] – ثورو، لستر، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطر طريق للثروة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، صفحة ٤٣.

النتائج

أولاً: قبول فرضيتي البحث اللتين نصتا على أن كلاً من نظريتي التبادل اللامتكافئ، ونظرية النظم العالمية، توفر أدوات اقتصادية تحليلية مناسبة لتفكيك ظاهرة العولمة، ودراستها.

ثانياً: تفتتح العولمة مرحلة تاريخية مستقبلية كاملة لها شروط تطورها الخاصة، المتمثلة بسيطرة اقتصاد المعرفة على معظم العمليات الاقتصادية، ظهور تقسيمات جيوبوليتيكية/معرفية جديدة، تغير جزء كبير من منظومة المفاهيم والقيم الاجتماعية، ...إلخ، وإن هذه المرحلة التاريخية سوف تؤدي إلى إعادة تمركز وتوزيع للثروة بين أجزاء جديدة في النظام الاقتصادي العالمي، كما سوف تؤدي إلى نشوء اصطفافات جديدة للقوة اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً.

ثالثاً: تحدد العولمة، وتؤسس الظروف الاجتماعية البدئية لتلك المرحلة التاريخية، فهي تؤسس لتغييرات جوهرية، تكتمل رويداً، رويداً، لكل من ظروف العمل، والإنتاج، والاستثمار، والتعليم، والتفكير، والثقافة، والقيم، أي أنها تغير من ظروف التكوين الاجتماعي، وتغير من بنية وعناصر ذلك التكوين، فالعولمة الآن تولّد ظروفاً اجتماعيةً جديدة، محلياً ودولياً، تكون بمثابة حواضن للتغيرات الكلية الأكبر، والأعمق في آن معاً.

رابعاً: إن العولمة حالة تاريخية محكومة بشروط، واتجاهات تطورها أولاً، وبتطور تناقضاتها ثانياً، وبالتالي يمكن تجاوزها عندما تنضج شروط اجتماعية/ اقتصادية جديدة، تسمح لحالة بديلة بأن تظهر، وتصبح هي النمط السائد بدل العولمة، وهذا يفضي إلى أن العولمة من الناحية التاريخية/التطورية ليست هي الحالة التاريخية النهائية، والوحيدة، أي أنها ليست نهاية التطور التاريخي لأية منظومة اجتماعية، وإن احتمال تطور بدائل تاريخية لها هو أمر ممكن، وغير مستبعد أبداً.

خامساً: إن العولمة مقدمة لمرحلة تاريخية جديدة بكل المعايير، وهي في الوقت نفسه، حالة غير حتمية يمكن تجاوزها دولياً بتطوير البدائل كما أنها مرحلة في سياق تاريخي مفتوح على احتمالاته الاقتصادية المتعددة، بدلالة الاستقطابات الدولية، وتبلور القوى الاقتصادية العالمية، كما هو الحال في المزيد من الثقل الذي تكرسه الاندماجات الاقتصادية العالمية، والأثر الذي تحدثه دول عربية، أو إقليمية منفردة من حيث فعاليتها في النظام الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يوصل إلى نتيجة منطقية هي أن العولمة ليست قدراً أو مصيراً غير قابل للارتداد عليه من داخله.

سادساً: تعيد العولمة إنتاج ذاتها عبر إعادة إنتاجها لنظام السيطرة العالمي، فالعولمة بحاجة إلى اقتصادات الأطراف، بالقدر الذي يحقق شروط استمراريتها، ويوسع نطاق سيطرتها، فمنطق العولمة هو منطق استنزاف إنتاجي بالدرجة الأولى، ومنطق حفاظ على السيطرة بالدرجة الثانية.

المراجع

١. تايلور بيتر و فنلت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي. الدولة القومية. المحليات، الجزء الأول، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الكويت.الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٢. أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة الرفاه إلى المجتمع المنقسم على ذاته، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٣٥، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٣. التكامل والمنافسة في الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، موقع الشبكة العربية للمعلومات الصناعية على الانترنت، عام ٢٠٠٦ على الرابط التالي:
http://www.ainarabia.info/_Main/LoadArticles.asp?ID=١٠٧&CategoryID=٢٥.

٤. والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ. ترجمة عبد

الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

٥. روبيرت، تيمونز و هايت، أيمي، من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الأول، ترجمة: سمر الشيشكلي، مراجعة: أ. محمود ماجد عمر، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت العدد ٣٠٩، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .

٦. سنتش، توماس، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، الجزء الثاني، ترجمة عبد الإله النعيمي، مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

٧. هيرست، بول، وطومبسون، غراهام، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة د .فالح عبد الجبار، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠١ .

٨. الاقتصاد السياسي، أسس الاشتراكية العلمية، المجلد الأول، إصدار دار الجماهير، دمشق، نقله عن الروسية بدر الدين السباعي، طبعة ثانية منقحة ١٩٧٢ .

٩. ما بعد الرأسمالية، د . سمير أمين، مركز دراسات

الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٢ .

١٠ . أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة فهمية شرف الدين، وسناء أبو شقرا، دار الفارابي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

١١ . سوروس، جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

١٢ . سعيد، محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ .

١٣ . غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤ .

١٤ . تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

١٥ . د . الجميلي، حميد، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء مرجعيات القرن الحادي والعشرين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، ٢٢-٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ .

١٦ . د . زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، العدد ٢٢٦، الطبعة الأولى ١٩٩٧ .

١٧ . الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، تأليف د . نبيل علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد رقم ٢٦٥، الطبعة الأولى ٢٠٠١ .

١٨ . النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطر طريق للثروة، لستر ثورو، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦

١٩ . العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، تحرير فرانك جي، ولتشنر بولي، ترجمة فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية و المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .

٢٠ . قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الإسكوا . الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢ .

٢١. بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، أنطوني جيدنز، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢.

الفهرس

١ . مقدمة ٥

٢ . الأساس النظري للعولمة ٩

٣ . العولمة ونظريتا النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ ٢١

٤ . العولمة وقانون القيمة المعولم ٣٣

٥ . العولمة ودورات كوندراتيف الاقتصادية ٤٥

٦ . النتائج ٥٥

٧ . المراجع ٥٧